تقرير الاجتماع

عمليات إحلال السلام الشاملة للجنسين

تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة من خلال إنشاء قاعدة من الأنصار

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

CMI MARTTI AHTISAARI PEACE FOUNDATION

حقوق التأليف والنشر © لعام 2021 محفوظة لصالح هيئة الأمم المتحدة للمرأة. جميع الحقوق محفوظة.

أصدرها: قسم الأمن والسلام والعمل الإنساني، هيئة الأمم المتحدة للمرأة

تمثل الآراء الواردة في هذا المنشور آراء المشاركين في الاجتماع ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

تم عقد هذه المؤتمر العالمي بالتعاون مع مبادرة إدارة الأزمات - مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام، وقد أصبح ممكنًا من خلال تعاون طويل الأمد ودعم مالي من جانب الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ووزارة الشؤون الخارجية الفنلندية.

تقرير الاجتماع

عمليات إحلال السلام الشاملة للجنسين

تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة من خلال إنشاء قاعدة من الأنصار

قسم السلام والأمن والعمل الإنساني
هيئة الأمم المتحدة للمرأة

سبتمبر/أيلول 2021

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

CMI MARTTI AHTISAARI PEACE FOUNDATION

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 4

المقدمة 6

حول المؤتمر العالمي: الهيكل والمشاركة 8

1. إنشاء قواعد الأنصار: التعريفات ومنظورات النوع الاجتماعي 9

2. فرص وتحديات إنشاء قواعد الأنصار 11

أبرز الجوانب الرئيسية للمناقشة **13**

3. التوصيات 15

أبرز الجوانب الرئيسية للمناقشة **15**

الملاحق

الملحق أ: روابط مفيدة (تعلق)

الملحق ب: التقييم اللاحق للمؤتمر (تعلق)

الملحق جـ: اسكتشات حية وتسجيل للرسومات (تعلق)

الملحق د: ملخص المشاركة في المؤتمر (انظر هنا)

شكر وتقدير

يسترشد هذا التقرير بالمساهمات التي تم جمعها في سياق المؤتمر العالمي الذي يحمل عنوان **عمليات إحلال السلام الشاملة للجنسين: تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة من خلال إنشاء قاعدة من الأنصار** (من 7 إلى 27 يوليو/تموز 2021).

تم تنظيم المؤتمر من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع مبادرة إدارة الأزمات - مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام وبدعم مالي من جانب الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ووزارة الشؤون الخارجية الفنلندية.

بالنيابة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومبادرة إدارة الأزمات، نود أن نشكر جميع المشاركين في هذا المؤتمر على مساهماتهم المتبصرة ومشاركتهم المثمرة.

أصبح المؤتمر وتقرير الاجتماع ممكنًا من خلال عملية تعاونية شملت فرق الأمن والسلام والمساعدات الإنسانية والاتصالات التابعة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في المقر الرئيسي، وموظفي المكاتب الإقليمية والقطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في جميع أنحاء الدول العربية والمناطق الأخرى، وفرق المرأة في عمليات إحلال السلام والاتصالات التابعة لمبادرة إدارة الأزمات. شكرًا جزيلًا لجميع المشاركين على دعمهم القيم وتعاونهم المستمر.

وأخيرًا، نحن ممتنون بشكل خاص لشركاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات المانحة في الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية والمؤسسة الألمانية للتعاون الدولي لتعاونهم المثمر طويل الأجل ودعمهم المالي السخي الذي جعل هذا المؤتمر ممكنًا مرة أخرى. كما نعرب عن تقديرنا لوزارة الشؤون الخارجية الفنلندية لشراكتها البرنامجية التي مكنت دور مبادرة إدارة الأزمات ومساهمتها في المؤتمر.

الاختصارات

BMZ	الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية
GIZ	المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي
MENA	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
TAG	الفريق الاستشاري التقني
TSM	تدبير خاص مؤقت
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNSCR	قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
WPS	المرأة والأمن والسلام

الملخص التنفيذي

تدفع المجتمعات الثمن مع تصاعد حدة النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية على مستوى العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في ظل غياب التسويات السياسية والسلام المستدام. وتتأثر النساء، على وجه الخصوص، بشدة بهذه الأزمات، لكنهن يبقين مستبعدين في الغالب من المشاركة الهادفة في عمليات إحلال السلام. وذلك على الرغم من الأدلة الدامغة التي تظهر أن مشاركتهن في بناء السلام والوساطة تسهم في إحلال السلام الدائم الذي يتجاوز مجرد إسكات البنادق.[1] وقد كشفت جائحة كوفيد19- بصورة أوضح عن الفوارق بين الجنسين في السياقات المتأثرة بالنزاع، مما أفضى إلى ظهور دعوات أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى لإشراكهن.

في هذا السياق، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المؤتمر العالمي "عمليات إحلال السلام الشاملة للجنسين: تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة من خلال إنشاء قاعدة من الأنصار" في يوليو /تموز 2021، بالشراكة مع مبادرة إدارة الأزمات - مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام وبدعم مالي من جانب الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ووزارة الشؤون الخارجية الفنلندية. وقد اجتذب المؤتمر مشاركة أكثر من 320 من المعنيين بالسلام من 70 دولة حول العالم، مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتمت استضافت المؤتمر عبر الإنترنت بالكامل لأول مرة منذ بداية عقده في عام 2018[2]، حيث عُقد على منصة زووم (ZOOM) (فعاليات مباشرة متزامنة ومنصة سبارك بلو Spark Blue(مشاركة غير متزامنة).

ركزت المناقشات على **كيفية الاستفادة من ممارسة إنشاء قواعد الأنصار لدعم السلام الشامل وتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات إحلال السلام الرسمية.**[3] لقد أشارت الدراسات إلى أن أحد أسباب ارتباط إشراك المرأة في بناء السلام باتفاقيات أكثر ديمومة يُعزى إلى الروابط القوية والواسعة النطاق التي تقيمها النساء الموقعات على هذه الاتفاقيات مع قواعد الأنصار لجماعات المجتمع المدني النسائية. ومع ذلك، بالنسبة للقيادات النسائية على وجه الخصوص، تؤدي ممارسة إنشاء قواعد الأنصار أيضاً إلى ظهور تحديات، بما في ذلك خطر الانحصار في المجالات التي يُنظر إليها عمومًا على أنها مخصصة للنساء فقط، وافتراض أن إحدى القائدات تمثل جميع النساء، أو أن النساء يمكن أن يمثلن "قضايا المرأة" فقط. ومن الضروري إعادة صياغة المفاهيم لتعبر عن دور النساء كأطراف سياسية فاعلة على قدم المساواة مع ذويهم من الرجال ولتعميق الفهم بدناميكيات النوع الاجتماعي الخاصة بالمساءلة والتمثيل في عمليات السلام المعاصرة.

قدم المؤتمر، من خلال المدخلات الفنية والتسهيلات المُقدمة من الخبراء وقادة الفكر، مساحة آمنة لتبادل الخبرات والإثراء المتبادل للأفكار بين الممارسين ذوي المعرفة المتعمقة بالسياقات القطرية المختلفة. وقد ناقش المشاركون، من بين أمور أخرى، في كيفية التخفيف من **المخاطر الأمنية المتزايدة** التي تواجهها الناشطات والسياسيات بسبب مشاركتهن في العمليات السياسية - بداية من التعرض للانتقام بسبب نشاطهن وحتى استهدافهن من قبل جماعات سياسية أخرى. وقد شاركوا وجهات نظرهم بشأن **الفرص والتحديات التي تواجه الأساليب الرقمية في إنشاء قواعد الأنصار**، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والأدوات الرقمية لتعظيم أصوات النساء، والمخاطر المتزايدة التي يمكن أن تواجهها النساء كأهداف لخطاب الكراهية والتحرش الإلكتروني. وناقش المشاركون أيضاً الطبيعة المتباينة **للتدابير الخاصة المؤقتة** وناقشوا فعالية نظام **حصص الجنسين** بصفته أداة تحويلية طويلة الأجل لتشكيل المجتمعات، نظراً لقيودها الحالية في كسر السقف الزجاجي والتصدي للأعراف الثقافية التمييزية ضد النساء. وأخيرًا، أشار المشاركون إلى أن أفضل طريقة لتعزيز **المشاركة الهادفة** للمرأة هي ضمان أن تتولى المرأة أدوار القيادة الاستراتيجية واتخاذ القرار.

[1] انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2018)، الرسوم المعلوماتية: المشاركة الهادفة للمرأة ترسي دعائم السلام. متاحة على:
https://www.unwomen.org/en/digital-library/multimedia/2018/10/infographic-womens-meaningful-participation-builds-peace

[2] تشمل المؤتمرات السابقة "مشاركة المرأة الفعالة في عمليات السلام: الإجراءات والاستراتيجيات عبر المسارات" (جنيف، 2018) و"منظورات النوع الاجتماعي وبناء الثقة من أجل السلام الشامل: جلب الأطراف إلى طاولة المفاوضات المشتركة من خلال الثقة" (تونس، 2019).

[3] انظر المذكرة المفاهيمية للمؤتمر العالمي. متاحة على: https://www.sparkblue.org/content/global-convening-concept-note

صورة للعمل الإنساني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع اللاجئيين في الكاميرون (هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ راين براون)

صورة للعمل الإنساني لهيئة الأمم المتحدة الإنساني بملجأ الزعتري للاجئيين بالأردن (هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ كريستوفر هيرويج)

ويرد فيما يلي بعض التوصيات التي خلصت إليها المناقشات:

1. الاستفادة من إنشاء قواعد الأنصار لتعزيز السلام الشامل

استخدام ممارسة إنشاء قواعد الأنصار وتوسيع نطاقها لزيادة المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات إحلال السلام، وتعزيز أهميتها وتقوية مرونتها.

2. بناء علاقات بين النساء المعنيات بالسلام

خلق فرص للنساء المعنيات بالمرأة والأمن والسلام اللاتي يتمتعن بخبرات مختلفة، وعبر سياقات دول مختلفة، للتواصل وتبادل الدروس المستفادة، بما في ذلك من خلال إنشاء قاعدة بيانات للأطراف الفاعلة من النساء.

3. تعزيز التحالفات مع الأطراف الفاعلة المحلية والعالمية

توطيد العلاقات بين الشبكات النسائية من خلال إقامة تحالفات على المستويين الإقليمي والعالمي، ومن خلال ضمان تأييد الأطراف الفاعلة الدولية لتحقيق سلام أكثر شمولاً.

4. العمل على الوفاء بالالتزامات لتعزيز التقدم في أجندة المرأة والأمن والسلام

تجاوز أسلوب "التحدث من أجل التحدث" وترجمة الالتزامات والتوصيات الحالية إلى أفعال لتعزيز أجندة المرأة والـأمن والسلام.

5. تخصيص تمويل كافٍ، بما في ذلك تمويل لمنظمات المجتمع المدني

تخصيص التمويل لتمكين الممثلات عن منظمات المجتمع المدني على وجه التحديد من المشاركة مع قواعد الأنصار.

بناءً على المناقشات والجهود السابقة التي بذلها العديد من الأشخاص الآخرين الذين يعملون لإحداث تغيير لصالح المرأة في هذا المجال، تهدف هذه التوصيات إلى اقتراح المزيد من الفرص للتنسيق وتحديد الأولويات والتغيير والاستثمار الاستراتيجي. وستستكشف هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومبادرة إدارة الأزمات، في تطلعاتهما لعام 2022 وما بعده، وبالاسترشاد بنتائج المؤتمر، مجالات جديدة للتركيز، بما في ذلك عقد شراكات مع أطراف الوساطة الفاعلة خارج منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن تكون الرؤية المستقبلية جريئة: فقد سلطت الصحة العامة وحالة الطوارئ الإنسانية الناجمة عن جائحة كوفيد19- - لاسيما عند النظر إليها في ضوء الذكرى السنوية العشرين لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 لعام 2020 - الضوء، الآن أكثر من أي وقت مضى، على ضرورة إجراء تغييرات في السياسات والممارسات التحويلية في بناء السلام. ومع تزايد المطالبات الواضحة والقوية بمشاركة المرأة الهادفة في عمليات إحلال السلام، تظل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومبادرة إدارة الأزمات وشركاؤهما ملتزمين بحماية المكاسب الحالية والمساهمة في إحداث مزيد من التغيير الكلي والشامل.

المقدمة

لا تزال النزاعات العنيفة والأزمات الإنسانية، في جميع أنحاء العالم، تشكل تهديدات خطيرة للمدنيين وتقوض التقدم نحو المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. ومع استمرار تردي وضع السلام العالمي وتوقف عمليات إحلال السلام رفيعة المستوى إلى حد كبير، تدفع المجتمعات الثمن في ظل غياب التسويات السياسية والسلام المستدام. وينطبق هذا بصفة خاصة على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تستمر النزاعات المسلحة الحادة في الانتشار، مما يجعلها المنطقة الأقل سلاماً في العالم.[4]

غالباً ما تكون النساء هن الأكثر تضرراً من هذه الأزمات، حيث يتحملن وطأة الدمار - بداية من زيادة التمييز والعنف بين الجنسين وحتى تضاؤل أو إلغاء الهياكل والبرامج التي تراعي النوع الاجتماعي. ومع ذلك، لا تزال النساء مستبعدات إلى حد كبير من المشاركة الفعالة في عمليات إحلال السلام. وذلك على الرغم من الأدلة الدامغة التي تظهر أن مشاركتهن في بناء السلام والوساطة تؤدي إلى إحلال سلام دائم وإيجابي يتجاوز مجرد إسكات البنادق.

على الرغم من الخطوات الهامة التي اتُخذت منذ صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التاريخي رقم 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام في عام 2000، فإن مشاركة المرأة وتمثيلها المباشر في عمليات إحلال السلام الرسمية لا تزال منخفضة للغاية، ولا تزال تمثل المجال الوحيد المتأخر في تنفيذ أجندة المرأة والأمن والسلام . وعلى مر السنين، كان إشراك المرأة في عمليات إحلال السلام رفيعة المستوى محدوداً - فقد مثلت النساء ستة في المائة فقط من الوسطاء، وستة في المائة من الموقعين و13 في المائة من المفاوضين بين عامي 1992 و2019.[5] وقد أدى ذلك إلى إعاقة احتمالية التوصل إلى اتفاقيات سلام دائم.

كشفت حالة الطوارئ المتعلقة بفيروس كوفيد19-، والتي استمرت في التفاقم طوال عام 2021، عن المدى الكامل لعدم المساواة بين الجنسين وتأثيره في السياقات المتأثرة بالنزاع، حيث تصادمت النزاعات المسلحة والاحتياجات الإنسانية الملحة والنزوح البشري الجماعي مع أزمة الصحة العامة والأزمة الاقتصادية غير المسبوقة الناتجة عن الوباء، مما أدى إلى تآكل متزايد للمساواة والشمول، وتضاءل آفاق السلام والتنمية المستدامين.

وفي هذا السياق، يظل تمكين القيادات النسائية من المشاركة في بناء السلام أمراً بالغ الأهمية وعاجلاً. في يوليو/تموز 2021، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المؤتمر العالمي عبر الإنترنت الذي يحمل عنوان **"عمليات إحلال السلام الشاملة للجنسين: تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة من خلال إنشاء قاعدة من الأنصار"**، والذي تنظمه بالشراكة مع مبادرة إدارة الأزمات - مؤسسة مارتي أهتيساري للسلام وبدعم مالي من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ) بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ووزارة الشؤون الخارجية الفنلندية. وتمت استضافت المؤتمر عبر الإنترنت لأول مرة منذ بداية عقده في عام 2018، باستخدام منصة زووم (ZOOM) (فعاليات مباشرة متزامنة ومنصة سبارك بلو Spark Blue مشاركة غير متزامنة).. **وشارك في المؤتمر أكثر من 320 من المعنيين بالسلام من حوالي 70 دولة حول العالم، مع التركيز على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، ويتراوح المشاركون/ت بين الأطراف الفاعلة في الأحزاب السياسية والمجتمع المدني من السياقات المتأثرة بالنزاع، وقادة السياسات، والمحللين والباحثين بصفتهم الفردية و/أو من المنظمات غير الحكومية، والخبراء، وممثلين عن الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية. وتم توجيه اهتمام خاص إلى إشراك المشاركين الذين لم يساهموا من قبل في المحادثات العالمية حول المرأة والسلام والأمن.

كان الهدف الرئيسي من المؤتمر هو **استكشاف الممارسات الجيدة لتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة وتمثيلها في جميع جوانب عمليات إحلال السلام، مع التركيز على نُهج إنشاء قواعد الأنصار**، وإيلاء تركيز قوي على المساهمة في جهود السلام الجديدة والقائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ودارت المناقشات حول **الحاجة الماسة القائمة لتعميق التفكير والسياسة والممارسة بشأن الروابط الموجودة بين إنشاء قواعد الأنصار والسلام الشامل للجنسين.**

[4] معهد الاقتصاد والسلام (2021)، *مؤشر السلام العالمي 2021: قياس السلام في عالم معقد*، سيدني، أستراليا. متاح على: https://www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2021/06/GPI-2021-web.pdf

[5] ت انظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2018)، الرسوم المعلوماتية: المشاركة الهادفة للمرأة ترسي دعائم السلام. متاحة على: https://www.unwomen.org/en/digital-library/multimedia/2018/10/infographic-womens-meaningful-participation-builds-peace

دارت المناقشات الرئيسية حول:

- **إنشاء قواعد الأنصار:** ما هي بعض الاستراتيجيات الفعالة التي تستخدمها المندوبات في عمليات إحلال السلام الرسمية لإنشاء قاعدة دعم في مجتمعاتهن وتعزيزها، بما في ذلك في أوضاع الشتات؟ وكيف يمكن استخدام الأساليب الرقمية أو الأدوات الأخرى في هذا الصدد؟ وكيف يمكن أن تختلف الأبعاد الجنسانية لإنشاء قواعد الأنصار اعتماداً على انتماء الممثل إلى حكومة أو جماعة مسلحة أو مجتمع مدني أو حزب سياسي؟
- **تشجيع إنشاء قواعد الأنصار في عمليات إحلال السلام:** كيف تشكل ديناميات قواعد الأنصار عملية إحلال السلام بشكل عام أو مشاركة ممثل معين فيها؟ وكيف تؤثر عملية إنشاء قواعد الأنصار على قواعد الأنصار نفسها، بما في ذلك وجهات نظرهم بشأن عملية إحلال السلام وشرعية نتائجها؟ وما هي بعض التدابير والأدوات واعتبارات التسلسل وخيارات التصميم الأخرى الفعالة (مثل مشاركة وسائل الإعلام) التي يمكن للوسطاء والشركاء الخارجيين اعتمادها لتمكين إنشاء قواعد الأنصار في سياق عمليات إحلال السلام الرسمية؟

تبادل المشاركون في المؤتمر **المعارف ووجهات النظر المتعلقة بوضع عمليات إحلال السلام على الصعيد العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فضلاً عن الاستراتيجيات والتحديات التي تواجه المشاركة الهادفة للمرأة** في بلدان تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، سوريا واليمن والعراق وفلسطين وأفغانستان ومصر وليبيا وتونس والكاميرون ونيجيريا والصحراء الغربية وأوغندا والسودان. وقُدمت **رؤى وتوصيات قيّمة تتعلق بسمات التحديات والفرص المتاحة لإنشاء قواعد الأنصار**. كما تضمن المؤتمر عنصر التعلم النشط وتبادل المعرفة، من خلال جلستين للفريق العامل حول المواضيع التالية:

1. كيفية إنشاء قاعدة من الأنصار وتعزيزها؟

- فرص وتحديات الأساليب الرقمية في إنشاء قواعد الأنصار
- العمليات الاستشارية كأداة لإنشاء قواعد الأنصار
- كيفية إشراك الشتات والمهجّرين في إنشاء قواعد الأنصار
- تمثيل الحركات السياسية في عمليات إحلال السلام: من وكيف
- تمثيل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في عمليات إحلال السلام: من وكيف

2. الديناميات بين إنشاء قواعد الأنصار وعمليات إحلال السلام الرسمية

- كيف يمكن لتصميم العملية أن يعزز تمثيل المشاركين
- التدابير الخاصة المؤقتة في عمليات إحلال السلام الرسمية وإنشاء قواعد الأنصار
- كيفية وضع تسلسل للخطوات في عمليات إحلال السلام والانتقال في ضوء إنشاء قواعد الأنصار
- إنشاء قواعد الأنصار والسرية
- الفرص والمخاطر المتعلقة بمشاركة وسائل الإعلام في العلاقات مع الأنصار

في حين أنه لا يوجد تقرير يمكن أن ينصف تماماً المناقشات المتبصرة والمتنوعة التي جرت على مدار المؤتمر، إلا أن هذه الوثيقة تهدف إلى تسليط الضوء على المجالات الموضوعية الرئيسية والأفكار والقضايا التي طُرحت، بالإضافة إلى التوصيات التي خلص إليها المؤتمر لتوجيه الجهود المستقبلية في صنع السلام الشامل ودعمها.

أثبتت المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات إحلال السلام أنها من الأمور المقاومة للتغيير بشكل خاص - إذ يظل الاستبعاد هو القاعدة وغالباً ما تكون اعتبارات النوع الاجتماعي عنصراً إضافياً في المناقشات رفيعة المستوى بدلاً من أن تكون جزءاً لا يتجزأ من تصميم جدول الأعمال والمناقشة. ويرى المشاركون في المؤتمر أن قد **حان وقت التغيير العاجل والعمل**.

حول المؤتمر العالمي: الهيكل والمشاركة

عُقد المؤتمر العالمي عبر الإنترنت لعام 2021 الذي يحمل عنوان **"عمليات إحلال السلام الشاملة للجنسين: تعزيز المشاركة الهادفة للمرأة من خلال إنشاء قاعدة من الأنصار"** على المنصات التالية:

- **زووم (ZOOM)**، والتي أُجريت من خلالها سلسلة من الجلسات والمناقشات المباشرة في الفترة من 7 إلى 27 يوليو/تموز (مكون متزامن).
- **سبارك بلو (Spark Blue)**، وهي المنصة الإلكترونية التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي كانت بمثابة مساحة آمنة خاصة للمشاركة عبر الإنترنت بين المشاركين في المؤتمر في الفترة من 1 إلى 31 يوليو/تموز، ومستودع للمعلومات والموارد الرئيسية (غير متزامنة).

عُقدت الفعاليات المباشرة التالية على منصة زووم:

- **7 يوليو/تموز (من الساعة 10:00 إلى الساعة 11:30 بالتوقيت الشرقي القياسي)** - فعالية افتتاح رفيعة المستوى: إنشاء قواعد الأنصار لعمليات إحلال السلام الشاملة (عامة)
- **8 يوليو/تموز (من الساعة 10:00 إلى الساعة 11:30 بالتوقيت الشرقي القياسي)** - الموضوعات الرئيسية: تأطير القضايا والمفاهيم الأساسية لإنشاء قواعد الأنصار (للمدعوين فقط)
- **14 يوليو/تموز (من الساعة 09:00 إلى الساعة 11:30 بالتوقيت الشرقي القياسي)** - الجلسة الأولى للفريق العامل: كيفية إنشاء قاعدة من الأنصار وتعزيزها؟ (للمدعوين فقط)
- **15 يوليو/تموز (من الساعة 04:00 إلى الساعة 06:30 بالتوقيت الشرقي القياسي)** - الجلسة الثانية للفريق العامل: الديناميات بين إنشاء قواعد الأنصار وعمليات إحلال السلام الرسمية (للمدعوين فقط)
- **27 يوليو/تموز (من الساعة 10:00 إلى الساعة 11:30 بالتوقيت الشرقي القياسي)** - الجلسة الختامية: النظر في الموضوعات الرئيسية والمسائل والاتجاهات (عامة)

كانت جميع الفعاليات المباشرة متاحة لمدعوين مختارين تم ترشيحهم من قبل مبادرة إدارة الأزمات وهيئة الأمم المتحدة للمرأة/المكاتب الإقليمية والقطرية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، باستثناء الجلستين الافتتاحية والختامية اللتين كانتا عامة. وقدمت الجلسات مساحة آمنة للمشاركة المباشرة والمتزامنة، يمكن للمشاركين من خلالها الاستماع إلى مساهمات خبراء السلام الرئيسيين وتبادل وجهات نظرهم وخبراتهم. واتبعت الفعاليات قاعدة دار تشاثام الخاصة بعدم ذكر المصادر لتيسير إجراء مناقشة مفتوحة، وتم توفير الترجمة الفورية باللغات العربية والإنجليزية والإسبانية في جميع الأوقات.

تم تسجيل أكثر من 400 تسجيل دخول من المشاركين على مدار أيام المشاركة الخمس[6]، مع ارتفاع المشاركة خلال الفعاليتين الافتتاحية والختامية (167 و119 مشاركًا على التوالي). وللحصول على تقييم أكثر تفصيلًا للفعاليات المباشرة والبيانات الخاصة بالمشاركة على منصة زووم، يُرجى الاطلاع على الملحق ب.

وعلى منصة سبارك بلو، تم إنشاء مساحة خاصة لتسهيل المشاركة غير المتزامنة بين المدعوين إلى المؤتمر وتعزيز المناقشة قبل المناقشات المباشرة على منصة زووم وبعدها. وكانت المساحة مخصصة للمدعوين فقط ويمكن الوصول إليها بصورة حصرية من قبل المشاركين المرشحين من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومبادرة إدارة الأزمات. وقد نُظمت في غرفتين منفصلتين: "الجلسة الأولى للفريق العامل - كيفية إنشاء قاعدة من الأنصار وتعزيزها؟" و"الجلسة الثانية للفريق العامل - الديناميات بين إنشاء قواعد الأنصار والسلام الرسمي"، وأدار كل منهما ممثلو المجتمع المدني وخبراء من منظمتي "الدبلواسي المستقل" و"السلام الشامل". وقد شارك المدعوون إلى المؤتمر وجهات نظرهم وخبراتهم وأفضل الممارسات لإنشاء قواعد الأنصار، وقرأوا مساهمات الآخرين وشاركوا مع الحاضرين الآخرين قبل الجلسات المباشرة التي عُقدت على منصة زووم وخلالها وبعدها. وظلت المساحة الخاصة مفتوحة للنشر في الفترة بين 1 و31 يوليو/تموز. وبعد ذلك، استمر المشاركون في الوصول إلى تنزيل الموارد وقراءة التحديثات التي تنشرها

[6] تم تسجيل أكثر من 400 تسجيل دخول على مدار أيام المشاركة الخمس وعبر جميع الفعاليات، مع مشاركة بعض المشاركين في جلسات متعددة.

الجهات المنظمة والبقاء على اطلاع بالإجراءات الرئيسية والتطورات المستقبلية. ومن بين جميع المشاركين المسجلين، **قام 138 مشارك بتسجيل الدخول** إلى المنصة (حوالي 45%) من أكثر من 40 دولة.[7] ومن بين هؤلاء، **نشر 28[8] مشاركًا في غرف المناقشة، بما يمثل 90 منشورًا** في الغرفتين. (انظر الملحق-ب للاطلاع على التقييم اوالبيانات الخاصة بالمشاركة في المؤتمر عبر منصتي زووم وسبارك بلو).

بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء لوحة متابعة عامة على منصة سبارك بلو للسماح لجميع المهتمين (بخلاف المشاركين في المؤتمر المدعوين) بالوصول إلى مواد مخصصة حول إنشاء قواعد الأنصار وصنع السلام الشامل للجنسين. وتتضمن لوحة المتابعة مواد حصرية تتعلق بالمؤتمر وخلافه، بما في ذلك المنشورات الموضوعية والمواضيع الموصى بقراءتها؛ والموارد المختارة؛ وأصول الوسائط المتعددة، بما في ذلك حزم الوسائط الاجتماعية والمدونات الصوتية والمواد السمعية والبصرية الأخرى. (انظر الملحق-أ للاطلاع على قائمة الروابط المفيدة)

1. إنشاء قواعد الأنصار: التعريفات ومنظورات النوع الاجتماعي

لا تزال الأفكار المتعلقة بإنشاء قواعد الأنصار داخل عمليات إحلال السلام، والأبعاد الجنسانية العديدة المرتبطة بها، غير مستكشفة بشكل لافت للنظر. وعلى الرغم من عدم وجود تعريف مقبول عالمياً لمصطلح إنشاء قواعد الأنصار، إلا أنه يمكن وصفه بأنه **العملية التي يتم من خلالها التماس المداولات بين الممثلين في العمليات السياسية وقاعدة دعمهم، أو قواعد أنصارهم، وتحقيقها**. من ناحية، يعكس المصطلح جهود الممثلين الرسميين لإنشاء قاعدة دعم، "مجموعة من الأشخاص ذوي الاهتمامات المشتركة أو الآراء السياسية" و"[...] من مختلف القطاعات الاجتماعية، الذين يعملون بشكل متضافر لبناء السلام."[9] ومن ناحية أخرى، فإنه يعني ضمناً أن هؤلاء الممثلين أنفسهم، الذين يُنظر إليهم على أنهم يمثلون آراء الآخرين أو مجموعات معينة من الأفكار والمصالح في عمليات إحلال السلام، يجب أن يخضعوا للمساءلة من قبل نفس قواعد الأنصار التي تساعد في تعيينهم.

في سياق هذه المؤتمر، ركزت المناقشات على كيفية الاستفادة من ممارسة إنشاء قواعد الأنصار لدعم السلام الشامل وتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات إحلال السلام الرسمية. وقد وجد العلماء أن أحد أسباب ارتباط إشراك المرأة في بناء السلام باتفاقيات أكثر ديمومة يُعزى إلى الروابط القوية والواسعة النطاق التي تقيمها النساء الموقعات على هذه الاتفاقيات مع قواعد الأنصار لجماعات المجتمع المدني النسائية. ومع ذلك، بالنسبة للقيادات النسائية على وجه الخصوص، تؤدي ممارسة إنشاء قواعد الأنصار أيضًا إلى ظهور تحديات، بما في ذلك خطر الانحصار في المجالات التي يُنظر إليها عمومًا على أنها مخصصة للنساء فقط، والافتراض الشائع جدًا بأن إحدى القائدات تمثل جميع النساء، أو أن النساء يمكن أن يمثلن "قضايا المرأة" فقط.

وبالمثل، يجب أن تتجنب المناقشات خلق مجموعة أخرى من التوقعات العالية للشخصيات السياسية النسائية ومؤهلاتهن كممثلات. بل من الضروري إعادة صياغة المفاهيم التي تعتبر النساء أطرافاً سياسية فاعلة متساوية وتعمّق الفهم العام لديناميات النوع الاجتماعي الخاصة بالمساءلة والتمثيل في عمليات إحلال السلام المعاصرة. وفي هذا السياق، يمكن للجهود المبذولة لتوسيع قواعد الأنصار أن تساهم في إضفاء الطابع الديمقراطي على عمليات إحلال السلام وتوفير تأييد اجتماعي للاتفاقات الدائمة.

[7] يُعد هذا تقدير متحفظ يستند إلى البيانات المقدمة من قبل المشاركين عند التسجيل على منصة سبارك بلو. ونظرًا لأن المعلومات القطرية لم تكن إلزامية، فقد اختار بعض المشاركين عدم تقديمها.

[8] يشمل هذا الرقم بعض الجهات المنظمة للمؤتمر وجهات إدارة المناقشات على منصة سبار بلو.

[9] Mouly, C. (2013), "Peace constituency or peace infrastructure: yeast or cobweb?", ورقة مؤتمر في مؤتمر رابطة الدراسات الدولية، سان فرانسيسكو، الولايات المتحدة الأمريكية، 2013، ص 5. متاحة على: https://www.researchgate.net/publication/342515597_Peace_constituency_or_peace_infrastructure_yeast_or_cobweb

تعريف إنشاء قواعد الأنصار[10]

لا يمكن تفسير مصطلح **إنشاء قواعد الأنصار** في سياق صنع السلام بشكل كامل دون النظر إلى المفاهيم المترابطة التالية التي يستند إليها:بناء علاقات بين النساء المعنيات بالسلام

- **قاعدة الأنصار:** تُعرَّف إلى حد كبير على أنها قاعدة دعم، وفي سياق عمليات إحلال السلام يمكن وصفها بأنها مجموعة من الأشخاص ذوي الاهتمامات المشتركة أو الآراء السياسية، بغض النظر عن الهوية الجغرافية والاجتماعية.
- **عملية إحلال السلام الشاملة:** يمكن إشراك جميع الجماعات والأطراف الفاعلة في المجتمع في عملية إحلال سلام بصفات مختلفة (بداية من الانضمام إلى وفود التفاوض وحتى العمل كمستشارين أو مراقبين، أو الانضمام إلى آليات استشارية غير رسمية) ومعالجة مخاوفهم. وقد برزت الفكرة في سياسات وبحوث وممارسات صنع السلام وبناء السلام، وتم تضمينها في إطار معياري دولي، بما في ذلك من خلال إصدار قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 (2000) و2535 (2020). ومع ذلك، غالبًا ما يتم الطعن في هذا التعريف ويُنظر إليه على أنه محدود للغاية ومنحاز. كما تعرضت ممارسة الشمول في عمليات إحلال السلام لانتقادات لكونها ذات طبيعة سطحية في الغالب.
- **المشاركة والتمثيل:** بينما يمكن وصف المشاركة في عمليات إحلال السلام على أنها مشاركة فردية، فإن التمثيل يجلب معه فكرة *قواعد الأنصار والبعد المشترك*، ويمكن *وصفه بأنه مناصرة وتمثيل أصوات وآراء ووجهات نظر شريحة من المجتمع. ويتطلب التزامًا من القادة الرسميين لتحديد قواعد الأنصار التي سيتم تمثيلها، وتحديد أولوياتهم المشتركة والتعبير عنها.*

صورة للعمل الإنساني لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع اللاجئيين في الكاميرون (هيئة الأمم المتحدة للمرأة/ راين براون)

[10] انظر ورقة المعلومات الأساسية المُعدة من قبل منظمة Inclusive Peace: "نحو شمولية ذات مغزى: كيفية بناء دوائر خلال عمليات السلام" للحصول على نظرة عامة أكثر تعمقًا على إنشاء قواعد الانصار والمراجع الأخرى.

2. فرص وتحديات إنشاء قواعد الأنصار

تمثلت نقطة البداية للمناقشات المتعلقة بإنشاء قواعد الأنصار في التفكير النقدي في التحديات التي تواجهها النساء لمشاركتهن في بناء السلام وحفظ السلام، على الرغم من الروابط الإيجابية والقوية بين الأطراف الفاعلة من النساء في مجال السلام وقواعد الأنصار لديهن التي تساعد في دعم وجود المرأة وجهودها في منتديات السلام.

أشار المشاركون إلى صعوبة تحقيق التوازن بين **التنقل في المجالات السياسية ودفع أجندات قواعد الأنصار**. وأشار البعض إلى أنه حتى عندما يتم منح الأطراف الفاعلة من النساء في مجال السلام موارد كافية ودعم للوصول إلى المجالات السياسية ومجالات اتخاذ القرار، فإن ديناميات السلطة الأساسية يمكن أن تحد من مشاركتهن وتمنع وصول أصواتهن. ويمكن أن يفضي ذلك إلى حالة من انعدام الثقة تجاه الأطراف الفاعلة في مجال السلام ويؤدي إلى اتهامات بالنخبوية من قبل قواعد الأنصار، وإلى سحب الدعم لاحقًا. وهذا يجعل القيادات النسائية عرضة للخطر ويضعها في موقف صعب بين البراعة السياسية المطلوبة للحصول على مقعد على طاولة اتخاذ القرار والتزامهن بتمثيل مصالح الأنصار ودفع أجندة مشاركة المرأة.

تناول الخبراء والممارسون على حد سواء أهمية الحد من **المخاطر الأمنية** التي تواجهها النساء، سواء عبر الإنترنت أو على أرض الواقع، نتيجة مشاركتهن في العمليات السياسية - بداية من التعرض للانتقام بسبب نشاطهن وحتى استهدافهن من قبل جماعات سياسية أخرى. وأشار البعض إلى التعاون وبناء التحالفات باعتبارهما أدوات رئيسية لمواجهة المخاطر، مما يتطلب من النساء والرجال أن يعملوا بصورة جماعية لتحقيق مفاوضات شاملة وموضوعية. وبالإضافة إلى ذلك، كان يُنظر إلى الدعم المُقدم من الأحزاب السياسية لكل منهما على أنه من المسائل المركزية في مساعدة النساء على التنقل في المجال السياسي بأمان. وشاركت ناشطات من السودان والعراق تجاربهن في التعامل مع التهديدات الأمنية الشديدة والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وسلطت الضوء على المخاطر اليومية التي تواجهها النساء ودعت إلى تنسيق عمل بقيادة النساء على أرض الواقع. كما أثارت ناشطات من اليمن مخاوفهن بشأن القيادات النسائية في بلادهن ودعت إلى تعاون أقوى بين النساء لضمان الوضوح ضمن ولاية الفريق الاستشاري التقني[11]، الذي كافح ليصبح آلية فعالة للشمول بسبب روابطه الضعيفة بالشبكات النسائية القائمة.

"المرأة اليمنية هي حاملة السلام وكان لها دور فعال في قيادة البلاد نحو انتقال أكثر استقرارًا وسلمًا. ومع ذلك، ليس لدينا الشرعية الكاملة لدعم مبادرات صنع السلام والمشاركة في عملية إحلال السلام بطريقة هادفة."

برزت **فرص وتحديات الأساليب الرقمية في إنشاء قواعد الأنصار** باعتبارها قضية حاسمة أخرى. وبينما أشاد المشاركون بالفرص التي توفرها وسائل التواصل الاجتماعي والأدوات الرقمية لتعظيم أصوات النساء وإقامة روابط بسهولة أكبر بين مختلف الأطراف الفاعلة، فقد أقروا أيضًا بأن التباينات الكبيرة القائمة على النوع الاجتماعي لا تزال قائمة في الوصول والاستخدام والاتصال. فعلى سبيل المثال، 48 في المائة فقط من النساء لديهن إمكانية الوصول إلى الإنترنت مقارنة بحوالي 60 في المائة من الرجال، مع تهميش النساء في المجتمعات الريفية بشكل خاص[12]. ويمكن أن تشكل هذه الفجوة (التي غالبًا ما تكون مرتبطة بنقص البنية التحتية للإنترنت أو بمشكلات الاتصال نتيجة الأزمات المستمرة)، مقترنة بمحو الأمية التكنولوجية المحدود، عائقًا كبيرًا أمام قدرة المرأة على المشاركة في المناقشات والتأثير في القرارات المتعلقة ببلدانها ومستقبلها.

[11] تم تشكيل الفريق الاستشاري التقني للمرأة اليمنية من قبل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، تمشيا مع قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 (2000) 1820 (2008) ونتائج مؤتمر الحوار الوطني اليمني الذي دعا إلى تخصيص حصة 30% للمرأة في المناصب العامة والوفود واللجان التفاوضية. انظر: https://osesgy.unmissions.org

[12] انظر تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات لعام 2019: https://itu.foleon.com/itu/measuring-digital-development/gender-gap

”من المرجح أن تشارك النساء في المناقشات عبر الإنترنت لأنه في الغالب يمكنهن القيام بذلك بهوية مجهولة وبمرونة قد تحقق التوازن بين أعباء الرعاية لديهن. ومع ذلك، يجب أن نتأكد من أن هذه الأساليب تستند إلى تحليل قوي للنوع الاجتماعي يستكشف الفرص والتحديات التي تواجه مشاركة المرأة. ونريد أن نستمر في الاستفادة من الإمكانات الهائلة للأدوات الرقمية لإنشاء قواعد الأنصار مع ضمان أن التباينات الحالية في الوصول لا تزيد من عدم المساواة.“

”من الضروري تطبيق نظام الحصص كتدبير مؤقت لتحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية. ويجب ألا نقلل من أهمية رؤية المرأة في المناصب القيادية وقوة الاحتذاء بالنماذج بالنسبة للنساء والفتيات. ومع ذلك، فقد أصبحت الحصص على نحو متزايد بمثابة عملية شكلية للحكومات، بدلاً من كونها أداة لتعزيز التغيير الإيجابي. ونحن بحاجة إلى وضع معيار 50/50 إذا كنا نريد حقًا رؤية تحول هيكلي.“

علاوة على ذلك، على الرغم من فوائد الدعوة عبر الإنترنت لإنشاء قواعد الأنصار، إلا أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لا يخلو من المخاطر - فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الكشف عن هوية المرء عبر الإنترنت إلى استهداف النساء من خلال خطاب الكراهية والمضايقات الإلكترونية. وقد أشار المشاركون إلى النُهج التكميلية، مثل الرسائل الإذاعية، التي لا تتطلب الوصول إلى الإنترنت أو مشاركة المعلومات الشخصية عبر الإنترنت، والتي يمكن أن تصل بسهولة إلى الأشخاص من المجتمعات الشعبية. وتمت التوصية باستطلاعات الرأي المباشرة وعبر والهاتف، بالإضافة إلى الاستبيانات عبر الإنترنت، كأدوات للترويج والتصويت على المشاريع، مما يضمن المشاركة ثنائية الاتجاه التي تعتبر ضرورية لمناقشة الأفكار والمقترحات مع الآخرين.

أثار المشاركون مخاوف بشأن إنفاذ وتمكين التدابير الخاصة المؤقتة، بما في ذلك **حصص الجنسين** والهيئات الاستشارية الجنسانية لوسطاء الأمم المتحدة. وبينما كان هناك إجماع بشأن الإمكانات التحويلية الهائلة للحصص وغيرها من **التدابير الخاصة المؤقتة**، سلط المشاركون الضوء أيضاً على المخاطر المرتبطة بها مثل المقاومة المتزايدة من الأحزاب السياسية والوسطاء؛ وعدم إعطاء الأولوية لقضايا المرأة لصالح الموضوعات الأخرى؛ والقيود المتأصلة في التدابير الخاصة المؤقتة نفسها في تحقيق المساواة بين الجنسين وتحدي الأعراف الثقافية للتمييز بين الجنسين. وأشارت المناقشة إلى أفضل الممارسات من سياقات مثل سوريا، حيث قال بعض المشاركين إن النساء ”حققن مشاركة بنسبة 30-28 في المائة في الكتل الثلاث للجنة الدستورية.“ وبالإضافة إلى نظام الحصص، أُشير إلى تعزيز القدرات والدعوة إلى النهج التي تركز على الناجين، لاسيما من حيث ربط الجوانب رفيعة المستوى لعملية السلام بالحقائق الواقعية.

تم استكشاف الموضوعات الهامة **للمشاركة والتمثيل** بتعمق. وأكدت المناقشات على أنه ليست جميع المشاركات هادفة، وأن أفضل طريقة لتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة هي ضمان أن تتولى المرأة أدوار القيادة واتخاذ القرار. وعلاوة على ذلك، لوحظ أنه ليس كل النساء اللاتي يشاركن في عمليات السلام والانتقال السياسي مناصرات بالضرورة للقضايا الجنسانية، لذلك كان من المهم أيضاً التأكد من التزام الرجال بأجندة المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. ويمكن دعم ذلك من خلال توسيع نطاق الوعي والمعرفة بشأن المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة المصممة لعمليات وسياقات تفاوض محددة.

أخيرًا، تمت الإشارة إلى **تمكين المرأة وإعادة التعلم إلى المجتمعات** بصفتهما عنصران أساسيان في تعزيز الروابط بين النساء المشاركات في المسارين الأول والثاني وللحفاظ على قواعد الأنصار. واقُترح أن يكون الدعم من المجتمع الدولي مستمرًا وأن يشمل توجيه وتدريب المدربين لتعظيم تأثير التدخلات الفردية. ويجب ألا يقتصر هذا الدعم على الجولات النشطة من مفاوضات الأمم المتحدة، حيث غالبًا ما تتعطل عمليات السلام والعمليات السياسية لفترات طويلة.

يرد فيما يلي لمحة عامة عن مرئيات المؤتمر ورؤى المناقشة الرئيسية. (تتوفر معلومات أكثر تفصيلاً ومجموعة كاملة من التوصيات في ملخص المشاركة في المؤتمر - الملحق د.)

أبرز الجوانب الرئيسية للمناقشة

1. **إنشاء قواعد الأنصار كأداة لزيادة مشاركة المرأة.** يتطلب إنشاء قواعد الأنصار وتعزيزها جهدًا مدروسًا لتمكين مشاركة المرأة، وزيادة أهميتها وتعزيز مرونتها.

2. **سلامة وأمن الناشطات وبناة السلام على أرض الواقع.** لا يزال الانتقام من النساء واستهدافهن من قبل الحكومات والجماعات السياسية يمثل مصدر قلق رئيسي للناشطات والمنظمات عند تنفيذ عمليات داخل الدول. ويمكن أن يساعد دعم المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة في توفير الحماية وإضفاء الشرعية على جهودها.

3. **التعاون عبر مجالات المجتمع السياسي والمدني.** تعد الروابط القوية بين النساء في الجماعات السياسية والعاملات في مناصب المجتمع المدني أمرًا بالغ الأهمية لتبادل الآراء وتمكين أصوات المجتمع المدني من الإسهام في مفاوضات السلام. وعندما تنتقل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني إلى المجال السياسي، قد تظهر اتهامات بالنخبوية. ويمكن أن تضمن الموارد الإضافية لدعم الأطراف الفاعلة من النساء في المجتمع المدني في انتقالهن إلى المنتديات السياسية استمرار فعاليتهن وقدرتهن على الحفاظ على الدعم من قواعد الأنصار لديهن.

4. **دعم المرأة في منع النزاع.** يمكن للمرأة أن تلعب دورًا في المراحل الأولى من النزاع في تحديد علامات التحذير والأزمات الوشيكة. وبالإضافة إلى دعم مشاركة المرأة في عمليات إحلال السلام، يجب على المجتمع الدولي دعم مشاركة المرأة في بناء السلام بداية من المراحل الأولى للأزمة، قبل عملية إحلال السلام ومراحل النزاع، وذلك لتمكين منع النزاع.

5. **مشاركة المرأة في قطاع الأمن.** يهيمن الرجال على المجالات الأمنية ولا يزال تمثيل المرأة غير كافٍ. ومن المهم أن تتولى النساء المناصب القيادية الاستراتيجية للتأثير في المشاركة الأمنية والعمليات التي تراعي النوع الاجتماعي التي تحمي الأشخاص الأكثر تهميشًا بصورة فعالة، بما في ذلك النساء والأطفال.

6. **تعظيم أصوات النساء والمنظمات النسائية.** تم التأكيد على قيمة وأهمية تعظيم أصوات النساء ورسائلهن في حالات النزاع وبناء السلام. وفي هذا السياق، أثيرت أيضاً مسألة الانتقام عبر الإنترنت والحاجة إلى اتباع نهج حذر يراعي هذه المخاطر، فضلاً عن أهمية استخدام المصطلحات الصحيحة ليتسنى فهمها من قبل الفئات المستهدفة والمجتمعات الأوسع نطاقاً.

7. **فرص وتحديات الأدوات الرقمية.** على الرغم من الفرص الهائلة التي توفرها الأدوات عبر الإنترنت، إلا أن الوصول غير المتكافئ إلى المعلومات والأدوات نفسها لا يزال يمثل عقبة تحول دون مشاركة المرأة. ويجب معالجة التباينات - بما في ذلك التباينات بين الجنسين - في الوصول إلى الأدوات الرقمية للدعوة والتوعية حتى لا تتعمق أوجه عدم المساواة القائمة.

8. **العمليات الاستشارية كأداة لإنشاء قواعد الأنصار.** استُكشفت عمليات وآليات التصميم التي تساعد في ضمان حماية المرأة. وتضمنت الاقتراحات وضع خطط ومنصات استراتيجية للاتصالات لضمان إيصال الرسائل في كلا الاتجاهين، وإدارة التوقعات، وتعريف الوسطاء بدورهم بوضوح. وينبغي للمجتمع الدولي كذلك توفير مواد بحثية وتحضيرية لدعم المشاورات، وإتاحة الوقت الكافي لإنشاء قواعد الأنصار، وضمان مرونة الجهة المانحة للعمل في سياقات معقدة، وتطوير أنظمة لتعزيز الأمن، والاعتراف بأن قواعد الأنصار ليست سياسية أو إقليمية فحسب، بل متعددة الجوانب أيضاً.

9. **تمثيل الحركات السياسية في عمليات إحلال السلام.** يجب على المجتمع الدولي ضمان حصول النساء اللاتي يشاركن في المجالات السياسية رفيعة المستوى على الدعم اللازم للمشاركة بفعالية. وهذا يشمل الابتعاد عن الصور التقليدية لبناء القدرات أو "التمكين" نحو دعم تقني ملموس وتسهيل الوصول رفيع المستوى.

10. **تمثيل الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في عمليات إحلال السلام.** يمكن أن يُنظر إلى النساء من المجتمع المدني اللاتي ينخرطن في عمليات إحلال السلام على أنهن مؤهلات للغاية (أي نخبويات) أو غير مؤهلات بدرجة كافية، وغالبًا ما يتم تصويرهن بصورة نمطية وتقييدهن بالمعايير الاجتماعية. كما يواجهن تهديدات لأمنهن ومضايقات، وهو ما أصبح واضحًا في المجال الرقمي. ويجب أن يتعاون أصحاب المصلحة معًا لمعالجة هذه القضايا وكذا الاستبعاد المستمر للجهات الفاعلة من النساء في المجتمع المدني.

11. **الهياكل الاستشارية والآليات الموازية في عمليات إحلال السلام الرسمية.** تعد المشاركة في الهياكل والآليات الاستشارية، مثل المجلس الاستشاري للمرأة السورية والفريق الاستشاري التفني في اليمن، من الأمور الأساسية لدعم مشاركة المرأة المباشرة والهادفة في المحادثات وإنشاء/الحفاظ على قاعدة من الأنصار. وفي كثير من الأحيان، لا يكون للهيئات الاستشارية خارج سياق المفاوضات النشطة صلة واضحة بجدول أعمال المفاوضات أو المشاورات بين الأطراف. ولضمان فعالية الآليات الموازية، يجب على الأمم المتحدة أو الوسطاء الآخرين الاستثمار بشكل أكبر في هذه الهياكل والاستفادة منها كمورد حقيقي.

12. **نقل المسار الثاني/المسار الأول.** يجب "نقل" أفكار ونتائج الآليات الموازية إلى عمليات التفاوض الرسمية لصنع السلام. ولا تزال العوائق التي تحول دون النقل قائمة في سياقات مثل سوريا واليمن، حيث تكافح مبادرات صنع السلام وبناء السلام لتشكيل مستوى المسار الأول، وخاصة بالنسبة للمبادرات التي تقودها النساء.

13. **التمثيل مقابل المشاركة.** ليست جميع المشاركات هادفة، لذا فإن أفضل طريقة لتعزيز المشاركة الهادفة للمرأة هي ضمان أن تتمكن المرأة من الوصول إلى أدوار القيادة واتخاذ القرار.

14. **دور وسائل الإعلام.** تلعب وسائل الإعلام (التقليدية والاجتماعية) دوراً رئيسياً في إنشاء قواعد الأنصار، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تعتمد العديد من الحركات الاجتماعية على وسائل التواصل الاجتماعي لتبادل المعلومات وبناء الثقة والدعوة. كما يشكل تفاعل المعنيين بالسلام مع قواعد الأنصار، سواء من خلال وسائل الإعلام أو عبر القنوات البديلة، تصور قواعد الأنصار لعملية السلام ويضمن مشاركتهم بشكل أكبر.

15. **قيمة التدابير الخاصة المؤقتة والحصص.** يمكن أن يؤدي استخدام التدابير الخاصة المؤقتة في بناء السلام إلى إرساء الأساس لتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة ومشاركتها على نطاق أوسع. وتمت مناقشة قيمة حصص الجنسين، من بين أمور أخرى. وفي حين أن لديها إمكانات تحويلية هائلة، إلا أن هناك خطراً يتمثل في أنها قد تشكل، عن غير قصد، سقفًا يحد من مشاركة المرأة بصورة أكبر، أو أن ينظر إليها من قبل أطراف النزاع على أنها طريقة منخفضة التكلفة نسبياً لتظهر شاملة مع إحراز تقدم ضئيل في تعزيز الشمول السياسي الهادف.

16. **تصميم عملية شامل لتعزيز التمثيل.** يمكن لعناصر تصميم عملية الوساطة تمكين أو إعاقة قدرة المشاركين على التمثيل قواعد أنصارهم والتواصل معهم. وتشمل بعض التحديات التي تواجهها الأطراف الفاعلة في مجال السلام نقص التمويل؛ واختيار المكان وعدم إمكانية الوصول؛ وجداول الأعمال والجداول الزمنية للعمليات التي لا توفر للأطراف الفاعلة الوقت للتواصل مع الأنصار. وللتخفيف من هذه التحديات، يجب تضمين تحليل مناسب للنوع الاجتماعي في تصميم العملية منذ البداية، بحيث يُنظر إلى مستشاري النوع الاجتماعي على أنهم حلفاء ومكملون لعملية السلام.

17. **إشراك الأطراف الفاعلة المحلية من النساء.** يجب أن تشارك النساء المحليات على أرض الواقع في عمليات إحلال السلام لضمان التعبير عن الحالات المحلية ومعالجة التحديات التي تواجه أكثر شرائح المجتمع ضعفًا.

18. **أهمية التمويل المخصص طويل الأجل.** تم التأكيد على الحاجة إلى تخصيص التمويل لتمكين الممثلات على وجه التحديد من المشاركة مع قواعد الأنصار.

3. التوصيات

كشفت مناقشات المؤتمر عن الاتساع والتعمق المثير للإعجاب للقيادة من النساء المعنيات بالسلام والخبراء في مجال إنشاء قواعد الأنصار وعمليات إحلال السلام الشاملة للجنسين، على الرغم من العقبات المستمرة والتمييز المنهجي الذي تواجهه النساء في جهودها. وبعد الذكرى العشرين لاعتماد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، قدم المؤتمر لحظة مناسبة لتقييم تجارب النساء والتفكير فيها، ومشاركة التعلم المقارن، ومناقشة العمل الجماعي الحاسم من أجل سلام شامل ومستدام.

يرد فيما يلي بعض التوصيات الرئيسية بشأن إنشاء قواعد الأنصار التي طرحها المشاركون. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم ملخص المشاركة في المؤتمر (انظر الملحق د) مزيداً من وجهات نظر المشاركين حول كيفية تعزيز ممارسة إنشاء قواعد الأنصار والاستفادة منها لتعزيز السلام الشامل للجنسين.

تعيد بعض التوصيات صياغة النقاط الواردة في منتديات أخرى حول عمليات إحلال السلام الشاملة، بينما يقترح البعض الآخر المزيد من الفرص للتنسيق وتحديد الأولويات والاستثمار الاستراتيجي بين الأطراف الفاعلة العاملة في مبادرات بناء الثقة.

التوصيات الشاملة الرئيسية:

1. **الاستفادة من إنشاء قواعد الأنصار لتعزيز السلام الشامل**

   يجب استخدام ممارسة إنشاء قواعد الأنصار وتوسيع نطاقها لزيادة المشاركة الهادفة للمرأة في عمليات إحلال السلام، وتعزيز أهميتها وتقوية مرونتها.

2. **بناء علاقات بين الأطراف الفاعلة من النساء في مجال السلام**

   يجب خلق مزيد من الفرص للنساء المعنيات بالسلام في سياق المرأة والأمن والسلام والسياقات ذات الصلة للتواصل وتبادل الدروس المستفادة. ومن شأن ذلك إنشاء قاعدة بيانات للأطراف الفاعلة ذات الصلة من النساء في مختلف الدول وبخبرات مختلفة أن يساعد، من بين أمور أخرى، في تسهيل هذه المشاركة.

3. **تقوية التحالفات**

   يجب توطيد العلاقات بين الشبكات النسائية التي تهدف إلى إحلال سلام شامل بصورة أكبر من خلال إقامة تحالفات على المستويين العالمي والإقليمي ومن خلال ضمان تأييد الأطراف الفاعلة الدولية.

4. **العمل على الوفاء بالالتزامات**

   هناك حاجة ماسة لتجاوز نهج "التحدث من أجل التحدث" والتحرك صوب تنفيذ أكثر استهدافًا لأجندة المرأة والأمن والسلام، ومتابعة نتائج المشاركات والمناقشات عن كثب.

5. **تخصيص التمويل، بما في ذلك تمويل المجتمع المدني**

   يجب تخصيص التمويل الكافي لتمكين الممثلات على وجه التحديد من المشاركة مع قواعد الأنصار. وبالإضافة إلى زيادة الدعم المالي والسياسي من المجتمع الدولي، هناك حاجة إلى تمويل مرن وطويل الأجل للحفاظ على قوة بناة السلام من النساء والاستفادة منها.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة المبنية عى النوع الاجتماعي وتمك ن المرأة. والهيئة هي نصر عالمي لقضايا المرأة والفتاة، حيث نشأت بغرض التعجيل بإحراز تقدم في ا يتصل بتلبية احتياجاتهن عى الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة المبنية عى النوع الاجتماعي، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوان ن والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لض ان تنفيذ تلك المعايير. وهي تقف وراء مشاركة المرأة عى قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز عى 5 مجالات ذات أولوية: زيادة قيادة المرأة ومشاركتها، إنهاء العنف ضد المرأة، إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات الس ام والأمن، تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وجعل المساواة المبنية عى النوع الاجتماعي محورية في عملية تخطيط التنمية وميزانيتها على الصعيد الوطني. كما تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنسيق وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة المبنية عى النوع الاجتماعي.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA

www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen